الدعوة إلى تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق التنمية في اليمن

كتب/أحمد الطيار

● حث تقريررسمي الحكومة و القطاع الخـاص على تعـزيز الشراكة بينهما من اجل النهوض بالتنمية في اليمن، مؤكدا أن تحقيق التنمية لن يتم بشكل كامل دون وجود هذه الشراكة .

ووفقا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي اعتبرت الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ضمن أهم متطلبات وشروط تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ، حيث أكدت هذه الوثيقة الاستراتيجية على ذلك بالقول " يتلازم تحقيق أهداف الرؤية وبشكل وثيق مع دور جديد للحكومة وللقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. وتتبنى استراتيجية العمل المستقبلي على دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي ، وهو ما يتطلب رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنافسية وإشراك وتمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تنفيذ العديد من المشاريع بما في ذلك مشاريع البنية التحتية من خلال تطبيق أنظمة (البناء/التشغيل/النقل) و (البناء/التشغيل/التملك) وغيرها.

وأكدت أن رؤية اليمن كانت على دراية تامة ووعي ناضج بأهمية وجود بيئة استثمارية ملائمة للقطاع الخاص ، حينما تحرت في ثنايا ذلك بالقول "وقبل دعوة الاستثمارات الأجنبية يجب إقناع اليمنيين أنفسهم بالاستثمار في بلادهم من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة الاستثمارية المواتية والخالية من البيروقراطية ومن الفساد ومن منازعات الأراضي ، مع ضمان إجراءات نزيهة وعادلة وسريعة للتقاضي ، وحماية أكيدة للحقوق والملكيات. وبعد ذلك لن نحتاج للترويج للاستثمار في بلادنا بل سنجد أن المغتربين والمهاجرين اليمنيين في كافة أرجاء المعمورة سيكونوا أول من يبادر إلى ضخ رؤوس أموالهم المقدرة بحوالي ٢٠-٣٠ مليار دولار للاستثمار في وطنه.

ورغم الجهود التي قامت بها الحكومة منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في مطلع العام١٩٩٥م وحتى الآن، من أجل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لقيادة النشاط الاقتصادي والاستثماري، إلاَّ أن هذا القطاع لم يتمكن حتى الآن من أن يكون المحرك الرئيسي لهذا النشاط، و أن يسهم بصورة فعالة في الدفع بمسيرة الاستثمارات في اليمن.

وتشير الوزارة إلى أن العمل جار لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى توسيع دائرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز مبدأ الشفافية في شتى الجوانب المتعلقة ببيئة عمل القطاع الخاص وعلاقته مع الجهات الحكومية وكذا تعزيز دور القطاع الخاص في جهود تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال البنية التحتية والمشاركة في تقديم المقترحات والمعالجات للمشاكل التي تحد من نشاط الاستثمار الخاص.

وعزا الاقتصاديون تعثر الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص إلى عدم وجود تحديد واضح لمفهوم الشراكة وطبيعة مكوناته وعناصره الأساسية لدى كل من الحكومة والقطاع الخاص بصورة أساسية، وكذلك إلى عدم وجود آلية مؤسسية تنظِّم عملية التشاور والتنسيق، وتحدد كذلك أدوار و مجالات التعاون والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص بالإضافة الى عدم امتلاك الدولة حتى الآن رؤية واضحة لطبيعة دورها الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب عليها القيام به في ظل اقتصاد السوق، حيث أن مفهوم تغير دور الدولة في ظل اقتصاد السوق وآلياته لا يعني استبعادها أو تحييدها، وإنما يتعلق الأمر بتحديد طبيعة ونطاق وحجم هذا الدور. ويخلق هذا الوضع عادة عوائق ومشاكل عديدة أمام أنشطة القطاع الخاص واستثماراته.

وبناءً على ذلك فإن نجاح الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بحسب الاقتصاديين يمكن من خلال تحديد مفهوم الشراكة، وإبراز أهم العوامل الرئيسية التي تدفع إلى قيام شراكة حقيقية وفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص بما في ذلك إبراز أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم به القطاع الخاص، كونه يشكل أحد العوامل الهامة والبارزة لقيام شراكة حقيقية مع الدولة،وتشخيص طبيعة الوضع الراهن للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وكذا تحديد واقتراح أهم وأبرز المتطلبات (المرتكزات) الأساسية لتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمنطلق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

تفريغ ٥٧ ألف طن من مادة القمح بميناء عدن

عدن/سبأ

أفرغت أمس في ميناء عدن ٥٧ ألف طن من مادة القمح الاوكراني كانت على متن السفينة البنمية كاين هارير .

وأفادت احصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الانباء اليمنية/ سبأ/ على نسخة منها أن شحنة القمح مخصصة لمصنع الصوامع بعدن وسيتم تسويق جزء من الكمية كحبوب قمح إلى المحلات التجارية في محافظات الجمهورية.

وكانت السفينة "توراساشي" الليبيرية افرغت نحو ١٤ ألف طن من مادة السكر للاستهلاك المحلي.

في حين افرغت سفينتا حاويات الأولى "توتاهاروم" والأخرى "كوتا يارما" تحملان الجنسية السنغافورية والالمانية في الميناء ما يقارب ٤٢٧ حاوية بضائع واردات متنوعة شملت السكر والأرز والمواد الاستهلاكية المتنوعة الاخرى التابعة لتجار القطاع الخاص تزن ١٥ ألفاً و٧١٧ طناً.. إلى ذلك ذكرت الاحصائية بأن ناقلة النفط البنمية "هيز موني" أفرغت أمس في ميناء الزيت نحو ٣٠ ألف طن متري من خامات النفط الخالي من الرصاص للتسويق المحلي.

تراجع النفط إلى ٨٨ دولاراً للبرميل

لندن/

تراجع سعر النفط أمس عن ١١٣ دولاراً قبيل صدور بيانات أسبوعية رسمية من المتوقع أن تظهر زيادة في مخزنات الخام الأمريكية مما أوقف موجة صعود استمرت ستة أيام ووصلت بالسعر لمستوى مرتفع جديد في أربعة أسابيع لآمال يمزيد من اجراءات التحفيز النقدي من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

و نزل خام برنت عشرة سنتات إلى ١١٣,٩٢ دولار للبرميل بعد تحديد سعر التسوية عند أعلى مستوى في أربعة أسابيع. وانخفض الخام الأمريكي ١٤ سنتا إلى ٨٨,٧٦ دولار.. وتعززت التوقعات أكثر باستعداد البنك المركزي الأمريكي للتحرك بعد أن أظهرت بيانات يوم أمس الأول تراجع ثقة المستهلك الأمريكي لأدنى مستوى في عامين إضافة إلى مناقشة صناع السياسات عدداً من الادوات غير التقليدية التي يمكن استخدامها لمساعدة الاقتصاد حسبما أفادت وقائع أحدث اجتماع لهم. ومن المقرر أن يجتمع مجلس الاحتياطي في ٢٠ سبتمبر لبحث خيارات تنشيط الاقتصاد الأمريكي.

٣١٤مليار ريال متوسط العجز التجاري السنوي لليمن

كتب /عبدالله الخولاني

قال تقرير رسمي أن متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري لليمن خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠ م) بلغ٣١٤مليار ريال مقارنة بمتوسط فائض مستهدف سنوي متوقع قدره ٤٦,٢مليار ريال.

وعزا التقرير الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة هذا العجز إلى تراجع الإنتاج النفطي اليمني ابتداءً من عام ٢٠٠٧م وبمتوسط انخفاض قدره ١٠٪ سنوياً مما أثر سلباً على كمية الصادرات النفطية خلال السنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠م) بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط خلال عام ٢٠٠٩ م إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل.

موضحا ارتفاع إجمالي قيمة التجارة الخارجية من ٢١٠٤ مليارات ريال عام ٢٠٠٥م إلى ٣٦٠٧ مليارات ريال للعام ٢٠٠٨م وهي أعلى قيمة تحققها التجارة الخارجية اليمنية على الإطلاق بسبب الارتفاع الكبير في قيمة الواردات السلعية وبخاصة من السلع الأساسية (القمح والأرز والسكر والزيوت والحليب واللحوم) وكذا (الحديد والأسمنت والمشتقات النفطية) والناتج من الارتفاع الكبير في أسعارها العالمية والتي وصلت إلى أعلى مستوى لها.. بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية إلى أعلى مستوى لها أيضاً وذلك بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط بالرغم من تواصل الانخفاض في كمية الصادرات النفطية الناتج من الانخفاض المتواصل في كمية الإنتاج النفطي .ولكنها تراجعت إلى ٢٧٠٧ مليارات ريال للعام ٢٠٠٩م وذلك بسبب تأثيرات الأزمة العالمية التي أدت إلى تراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية وللنفط إلى مستويات قياسية، فيما يتوقع أن ترتفع إلى ٢٩٧٦ مليار ريال خلال العام الجاري ٢٠١٠م وذلك بسبب التحسن المستمر في الأسعار العالمية للسلع الأساسية بالإضافة إلى تحسن الأسعار العالمية للنفط .

وبذلك حققت التجارة الخارجية اليمنية متوسط معدل زيادة سنوية قدرها ٨,٨٪ خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة مقارنة بمتوسط معدل زيادة سنوية متوقعة قدرها ٥,٣٧٪ وبمتوسط معدل زيادة قدرها ٣,٤٣٪ عن المتوقع خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة.

وبحسب التقرير فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية من ١٠٢٩مليار ريال عام ٢٠٠٥م إلى أعلى مستوى لها للعام ٢٠٠٨م وبقيمة إجمالية قدرها ٢٠٨٧ مليار ريال وتراجعت إلى ١٥٢٧ مليار ريال للعام ٢٠٠٩م ومن المتوقع أن ترتفع إلى ١٦٨٠ مليار ريال للعام ٢٠١٠م ، وبذلك حققت الواردات السلعية متوسط معدل زيادة سنوية قدرها ١٢,٨٪ مقارنة بمتوسط معدل زيادة سنوية متوقعة قدرها ٥٪ وبمتوسط معدل زيادة قدرها ٧,٨٪ ، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة قيمة الواردات السلعية من السلع الغذائية وبخاصة الأساسية (القمح والأرز والسكر والزيوت والألبان واللحوم ...الخ) وكذا من الحديد والأسمنت والأخشاب ومواد البناء الأخرى ومن المشتقات النفطية خلال هذه الفترة بسبب اتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي واحتياجات البلد من مثل هذه السلع التي تزداد بمعدلات كبيرة سنوياً في ظل محدودية الإنتاج المحلي ومعدلات نموه وعدم قدرته على الوفاء بمثل هذه المتطلبات ومن جهة ثانية فإن الارتفاع في الأسعار العالمية لمثل هذه السلع خلال الثلاث سنوات الأولى من الخطة ساهم أيضاً بشكل كبير في ارتفاع قيمة الواردات السلعية وبخاصة للأعوام الثلاثة الأولى في الخطة،

بالإضافة إلى الزيادة في الواردات من المواد الأولية والآليات والمعدات والأجهزة اللازمة لتغطية احتياجات الصناعات القائمة والجديدة وكذا الزيادة في الواردات من السلع الرأسمالية المتمثلة من الآليات والمعدات والسيارات والشاحنات وأجزائها.

كما بينت وزارة الصناعة والتجارة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية في ١٠٧٤مليار ريال عام ٢٠٠٥م إلى ١٣١٩مليار ريال للعام ٢٠٠٦م وذلك بسبب الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط وكمية الصادرات النفطية إلا أنها تراجعت إلى ١٢٥٦ مليار ريال للعام ٢٠٠٧م بسبب الانخفاض في الإنتاج النفطي واستقرار مستويات الأسعار العالمية للنفط إلا أنها عاودت الارتفاع لتصل إلى ١٥١٩مليار ريال للعام ٢٠٠٨م بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط بالرغم من انخفاض كمية الصادرات عما كانت عليه عام ٢٠٠٧م ولكنها تراجعت إلى ١١٧٩ مليار ريال للعام ٢٠٠٩م بسبب الانخفاض الحاد في الأسعار العالمية للنفط إلى أدنى مستوى لها بالإضافة إلى انخفاض كمية الصادرات النفطية ومن المتوقع أن تعاود الارتفاع لتصل إلى ١٢٩٥ مليار ريال العام الجاري ٢٠١٠م نتيجة لتحسن الأسعار العالمية للنفط وكذا دخول الغاز في الصادرات النفطية .

صعود الأسهم الأوروبية وتراجع اليابانية والأمريكية

■ لندن/

ارتفعت الاسهم الاوروبية في المعاملات المبكرة أمس مقتدية بمكاسب وول ستريت لآمال بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيتحرك سريعا لاتخاذ إجراءات تحفيز بغية تعزيز الاقتصاد وقبيل دفعة بيانات.

وارتفع مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لاسهم الشركات الاوروبية الكبرى ٠,٦٪ الى ٩٤٥,٥٣ نقطة بعد أن زاد واحدا٪ في الجلسة السابقة لكنه يتجه صوب تراجع بأكثر من ١٢٪ على مدار الشهر في أكبر انخفاض منذ اكتوبر تشرين الاول ٢٠٠٨م.

وكانت أسهم شركات التعدين من بين أكبر الرابحين اليوم وتقدم مؤشر ستوكس ٦٠٠ لقطاع الموارد الاساسية الاوروبي ١,٢٪.

وفي أنحاء أوروبا فتح مؤشر فاينانشال تايمز ١٠٠ في بورصة لندن مرتفعا ٠,٣٪ في حين زاد مؤشر كاك ٤٠ في بورصة باريس ٠,٦٪.

وارتفع مؤشر داكس لاسهم الشركات الالمانية الكبرى في بورصة فرانكفورت ٠,٧٪.

إلى ذلك استقر مؤشر نيكي للأسهم اليابانية دون تغير يذكر أمس مدعوما بتوقعات لمزيد من التيسير النقدي من قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي البنك المركزي الأمريكي لكنه تعرض لضغوط مع اتجاه المستثمرين إلى البيع لجني الأرباح بعد أربعة أيام من المكاسب مع استمرار المخاوف بشأن الاقتصاد الأمريكي.

وأغلق مؤشر نيكي القياسي مرتفعا ٠,٠١٪ عند ٨٩٥٥,٣٠ نقطة. وتقدم مؤشر توبكس الأوسع نطاقا ٠,٤٪ إلى ٧٧٠,٠٦ نقطة.

كما سجلت الأسهم الأمريكية في نهاية جلسة التداولات في بورصة وول ستريت بنيويورك الليلة قبل الماضية ارتفاعا مع تسجيل مكاسب متواضعة بعد التصريحات التي صدرت بعد نهاية الأخير للمجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي "البنك المركزي" بأن بعض صناع السياسة في المجلس يفضلون المزيد من الحوافز لمساعدة الاقتصاد الأمريكي الضعيف.

وفتحت الأسهم على انخفاض قبل أن تهوي بشدة في اعقاب تقرير ضعيف عن ثقة المستهلك الأمريكي. ثم تعافت الأسهم بعد ذلك من هذه الخسائر حتى صدور التصريحات من مجلس الاحتياطي الفيدرالي بعد ظهر يوم أمس.

وعلى صعيد الانباء الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، انخفضت ثقة المستهلك الأمريكي في شهر اغسطس الحالي إلى أدنى مستوى لها منذ اكثر من عامين.

وفي تقرير منفصل، بقيت أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية دون تغيير كبير في شهر يوليو الماضي، ولكنها كانت منخفضة بصورة ملحوظة عن الأسعار قبل عام.

جهود حكومية لتنمية القطاعات الواعدة غير النفطية

كتب/عبدالله محمد

اتخذت الحكومة العديد من السياسات الهادفة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية القائمة في المدى المتوسط (٢٠٠٩-٢٠١٠م)والمتمثلة في تنمية الاحتياطيات النفطية من خلال إدخال بعض القطاعات الاستكشافية الجديدة والبحث عن تقنيات جديدة تساعد على تطوير الحقول المنتجة بما من شأنه زيادة عائدات النفط والاستغلال الأمثل لكمية الإنتاج والاحتياطي المتاح والمحتمل وزيادة الصادرات النفطية لتعظيم عائداتها لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية كما عملت على استكمال التجهيزات اللازمة لاستغلال مادة الغاز الطبيعي من خلال مشروع الغاز المسال والعمل على توسيع رقعة الاستكشافات النفطية والغازية .وكشف تقريررسمي تنفرد الثورة بنشره انه تم إعداد استراتيجية لتفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الواعدة غير النفطية التي تشكل البديل المتاح لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي وبخاصة قطاع الأسماك والأحياء البحرية ومنتجاتها حيث تمتلك الجمهورية اليمنية شواطئ طويلة جداً تصل إلى ٢,٥٠٠كم على البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن والمحيط الهندي تجود بأكثر من ٤٥٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية يستغل منها (٦٠ نوعاً)فقط كما يقدر الاحتياطي السمكي السنوي بـ(٩,٠)مليون طن يتيح كمية إنتاج سنوي يبلغ ما بين ٥٠٠-٩٠٠ ألف طن ما ينتج منها لا يتعدى٢٦٠ألف طن سنوياً وما يصدر منها لا يتجاوز ٣٠٪ والباقي لتغطية الاحتياجات المحلية من الأسماك حيث يشكل الاصطياد السمكي التقليدي ٩٢٪ والباقي يذهب للاصطياد التجاري.وأشار إلى أن الحكومة عملت على تفعيل وتنشيط القطاع الزراعي وبخاصة الفواكه والخضروات الطازجة والحاصلات الزراعية النقدية مثل البن والعسل الطبيعي والقطن والصناعات الغذائية والصناعة التعدينية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية لزيادة القيمة المضافة وزيادة وتوسع الصادرات اليمنية إلى الأسواق العربية والدولية لزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي والتشغيل والتوظيف بالإضافة إلى تفعيل السياسات الضريبية لزيادة الإيرادات غير النفطية وبخاصة تنفيذ قانون الضريبة العامة للمبيعات ورفع نسبة الضريبة إلى ١٠٪ وإلغاء الإعفاءات الضريبية وتطبيق الضريبة على شريحة واسعة .

وفي نفس الصددأكدت دراسة حديثة أن الإصلاح المالي بمختلف أوجهه (الموازنة العامة والإدارة المالية) يعتبر المقدمة والمدخل الأساسي لإجراء إصلاحات عامة وشاملة في مختلف المجالات وعليه يتوقف النجاح في جوانب الإصلاح الأخرى، حيث يشكل الإصلاح المالي قوة الدفع الأساسية لإحداث إصلاح إداري شامل، باعتباره متطلباً أساسياً ولازماً لبناء، وإعادة بناء الإدارة الحكومية الكفؤة والفعالة. كما يعتبر الإصلاح المالي ضرورة حتمية لتوطين رؤس الأموال الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فالموازنة هي عنصر الجذب لأي مستثمر أجنبي يرغب في استثمار أمواله في بلد أجنبي.

وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل إلى انه في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وتعدد وتنوع وتطور الاحتياجات التنموية فإن الحاجة إلى إدارة النفقات العامة بصورة رشيدة تحقق الفاعلية والكفاءة، وتوجه هذه الموارد لتمويل المشاريع التنموية والخدمات الأساسية الأكثر إنتاجية وذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأكبر على النمو الاقتصادي، وتلك التي تساهم في التخفيف من الفقر تصبح أكثر إلحاحا وضرورة لازمة وقالت أن الإصلاح سيتحقق من خلال التأكيد على أهمية الربط بين السياسة المالية وخطة وبرامج التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر وعدم التركيز عندإعداد الموازنة على الأهداف الآنية لان ذلك يحد من دورها التخطيطي، وهذا الأمر يتطلب جعل عملية إعداد الموازنة مرتكزة على توجهات استراتيجية عامة ترتبط من ناحية بطبيعة دور الدولة في ظل آليات السوق بصورة عامة، ودور السياسة المالية بصورة خاصة في إدارة الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى ارتباطها باستراتيجيات وخطط الدولة العامة التنموية والاجتماعية. وشددت على أهمية ضمان اتساق أهداف السياستين النقدية والمالية وتكامل دورهما ليس في معالجة اختلالات الموازين الخارجية والداخلية للاقتصاد فحسب وإنما أيضا تبني سياسات مالية ونقدية تساهم في حفز النمو الاقتصادي وبحسب الدراسة يمكن إصلاح الموازنة العامة من خلال الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق الداخلي و البدء باستغلال الموارد المتاحة من الموارد المعدنية وفي مقدمتها موارد الغاز الطبيعي بطريقة تحقق أكبر عائدات ممكنة و رفع مستوى إدارة أملاك الدولة العامة من الأراضي والعقارات والممتلكات الأخرى من حيث الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك المشروعات العامة (مثل المنطقة الحرة في عدن وغيرها) وأملاك الأوقاف بالإضافة إلى إدارة المؤسسات والشركات العامة وفق الأسس الاقتصادية والمعايير المحاسبية الحديثة، وتوريد حصة الحكومة من فائض أرباحها أولاً بأول و تطوير المنظومة التشريعية الضريبية بحيث تراعي الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية للضرائب، بما في ذلك إعداد قانون جديد للضرائب على الدخل، يعمل على تحقيق التوازن بين الهدف المالي بالحصول على مزيد من الإيرادات العامة وبين تشجيع الاستثمار، ورفع حدود الإعفاء للأعباء العائلية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة ومع التطورات والمستجدات في المنطقة العربية.